

الإفتتاحية

بقلم مدير عام وزارة الثقافة
د. عمر حليب

المكتبة الوطنية ودورها في نشر الثقافة

إن للمكتبات الوطنية في العالم المتحضر مقاماً سامياً ومرتبة مرموقة كونها المرآة التي تعكس مدى رقي البلد وتقدمه الفكري في شتى مجالات الحياة لا بل هي ذاكرة الوطن ووعاؤه الذي يحوي عصارة ما أبدعه العقل الوطني والبشري ولذلك تعتبر المدرسة الوطنية التي ترمي إلى توجيه مواطنيها نحو تربية مثلى لما تضعه في متناولهم من كنوز العلم والمعرفة حيث تمسي منارة للإشعاع الفكري يرجع إليه الباحثون وطلاب العلم والمعرفة في كل مطلب.

وإن كان لبنان هذه الرقعة الصغيرة من الأرض بمساحتها الكبيرة في تطلعاتها، قد كان في طليعة الذين حملوا على مناكبهم لواء المعرفة ينشرونها في جهات الأرض الأربع كتابة لتمهيد سبل التعارف والتواصل بين الشعوب، فقد إنبرى منذ مطلع العشرينات من أبنائه من حمل هذه الرسالة، فكانت ولادة دار الكتب الوطنية التي أبصرت النور على يد المرحوم فيليب الطرزي الذي وضع نواتها في داره أولاً ومن ثم سجلها بإسم الحكومة اللبنانية بتاريخ ١٩٢١/١٢/٨ حيث أفتتحت رسمياً بتاريخ ١٩٢٢/٧/٢٥ وباتت منذ ذلك التاريخ تستقبل الزوار من أهل العلم والمعرفة ولم يمرّ وقت طويل حتى إزدهرت المكتبة وبدأ يتقاطر إليها المريدون، الأمر الذي حدا بالحكومة اللبنانية إلى تخصيصها بمبنى بالقرب من المجلس النيابي الحالي واستمرت حتى العام ١٩٧٥ حيث اندلعت الأحداث المؤلمة في لبنان.

وخوفاً على هذا الكنز القيمّ قام المسؤولون بتوضيب محتويات ما بقي من المكتبة ونقلها إلى مبنى الأونيسكو الذي استضافها حتى العام ١٩٩٥ حيث قامت وزارة الثقافة بنقلها إلى مبنى خاص استؤجر خصيصاً لها.

في العام ٢٠٠٠ تمّ تسليم المبنى إلى أصحابه ونقلت الكتب مرة أخرى إلى مبنى يعود للجامعة اللبنانية في الحدث.

في العام ٢٠٠٢ تنادت مجموعة من أصحاب الأيدي البيضاء لتنشئ مؤسسة المكتبة الوطنية كجمعية لا تتوخى الربح عمدت إلى استئجار مبنى لها في المنطقة الحرة من مرفأ بيروت وأودعت فيه ما يعود من مقتنيات دار الكتب الوطنية.

وبهبة من الوكالة الدولية للفرنكوفونية تمّ فرز الكتب ووضعها على ستاندات خاصة بها بعد إعادة تأهيلها تنظيفاً وتجليداً أو تعقيماً.

في العام ٢٠٠٦ تلقى لبنان هبة من دولة قطر بقيمة ٢٥ مليون دولاراً بغية تأهيل كلية الحقوق

في الصنائع التي خصصت لهذه الغاية لتكون المركز النهائي للمكتبة الوطنية إلا أن الأحداث التي طرأت أجلت البدء بالمشروع وهنا لا بد من الإشارة إلى أن وزارة الثقافة قد أعدت مشروع قانون يرمي إلى جعل المكتبة الوطنية مؤسسة عامة تتمتع باستقلال إداري ومالي وهذا المشروع لا يزال قيد الدرس في مجلس النواب.

لم تقف وزارة الثقافة مكتوفة الأيدي حيال تعثر إعادة تأهيل مبنى خاص بالمكتبة الوطنية وإدراكاً منها لأهمية دور المكتبات في البناء الوطني قامت بالتعاون مع الوكالة الدولية للفرنكوفونية في بادئ الأمر بإنشاء أربعة عشر مركزاً للمطالعة والتنشيط الثقافي في مختلف المناطق اللبنانية ومن ثمّ عمدت منفردة إلى استحداث ستة مراكز بمعدل مركزين كل عام وفق استراتيجية أخذت على عاتقها تطبيقها سنوياً وهي تعمل بكل ما أوتيت من قوة لتنشيط المطالعة وتحفيزها إيماناً منها بأن هذه الأخيرة هي الوسيلة الفضلى لاستقاء المعرفة من مصدرها الرئيسي ألا وهو الكتاب.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن وزارة الثقافة قد وقعت اتفاقيات مع مكتبات عامة أضحت بموجبها مكتبات عامة شريكة وقد بلغ عددها حتى تاريخه تسع وعشرون.

يقع على كاهل المكتبة الوطنية في لبنان مهمات جسام ولعله يمكن ايجازها بأربع:

١- بناء قواعد متكاملة مركزية للمعلومات بأوعيتها المختلفة وبأشكالها المتعددة منها ما هو تقليدي كالكتب أو غير تقليدي كالاشربة والأفلام والمحفظة على استمراريتها وفقاً للتقنيات الحديثة بغية اطلاع الأجيال المتتالية عليها لتكون تراثاً وطنياً ومصدراً أساسياً موثقاً للمعلومات يمكن الرجوع إليها بحثاً وتقصيماً.

٢- تقديم الوسائل الضرورية للضبط البيبلوغرافي وتوفير المعلومات الكافية عن أوعية المعرفة الموجودة فيها فهرسة وتصنيفاً.

٣- جعلها مرجعية للدوائر الحكومية والباحثين والرواد عموماً.

٤- تولي القيادة في إقامة شبكة للمكتبات العامة وربما الخاصة ومراكز المعلومات وفقاً لأحدث الأساليب والتقنيات حاضراً ومستقبلاً بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية التي تتوخى نزع غشاء الجهل والوصول إلى المعرفة المجردة لتكوين بنية فكرية تقوى على جبهه العضلات الاجتماعية والإنسانية والوطنية وصولاً إلى بناء مجتمع سليم ومواطنة حقة، ولتحقيق ذلك لا بد من استراتيجية تنطلق من قناعة راسخة بأننا نعيش في عصر العلم والمعرفة وأي شعب يتخلف عن ركب هذا القطار سيقى على قارعة الطريق مهيبض الجناح يعيش في دوائر الفراغ حيث الظلمة والتخلف.

صحيح أنه يوجد في لبنان العديد من المكتبات إلا أن أياً منها لا يتسم بطابع وطني شامل وعام فهي أما مكتبات جامعية أو خاصة لا تفي بالغرض المطلوب لأن محتوياتها ونشاطاتها لا تستوعب المعرفة بشتى تعقيداتها وتنوعاتها، وحدها المكتبة الوطنية المركزية الهادفة تتميز عن سواها بشمولية مجموعاتها وتمايز مقتنياتها فتكون القادرة على التعبير عن حضارة الوطن وتكون العاكسة لأجوائه الفكرية والعلمية.

إنطلاقاً من الإيمان بدور المكتبة الوطنية في نشر الثقافة بين المواطنين لم تتلأأ وزارة الثقافة ولن تندخر جهداً مهما تتطلب من تضحيات في سبيل الوصول إلى إنشاء مكتبة وطنية تحاكي مثيلاتها في أكبر الدول وأكثرها حضارة ورقياً ■